مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 385 /
السنـــــــــة
الســـاد ســـة
الأحـــــــــد
17-04-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــــية
أخبـــار سيـــاسية
اقتصـــــاد
مقـــــــالات رأي
تقاريـــرودراســات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــــــة العـــدد

هادي البحرة يوضح لعنب بلدي لماذا تتمسك المعارضة بمسار اللجنة الدستورية

ديانا رحيمة

مع وصول الثورة السورية إلى عامها الـ ١١، ومضي سبع جولات لمحادثات اللجنة الدستورية في جنيف وصفها الكثيرون بالعقيمة، تعلو الأصوات المنادية بإيقاف المعارضة لهذا المسار، والعودة إلى التركيز على بنود "القرار ٢٢٥٤" التي تنص على انتقال سياسي أولًا في ٣٠ من تشرين الأول عام ٢٠١٨، عيّنت الأمم المتحدة الدبلوماسي النرويجي، غير بيدرسون، مبعوثًا أمميًا إلى سوريا، من بين أربعة مرشحين لإدارة دفة التفاوض.

يتبـــــع

ومنذ أن استلم المبعوث الأممي لسوريا، غير بيدرسون، الملف السوري، بعد تنحي المبعوث الأممي السابق، ستيفان دي مستورا، الذي حافظ على منصبه لأربع سنوات، لم يتحقق أي تقدم في عملية الانتقال السياسي في سوريا، خلال جولات محادثات اللجنة الدستورية المكونة من ثلاثة وفود (المعارضة، النظام السوري، منظمات المجتمع المدني) بتيسير من الأمم المتحدة.

في ظل الجمود السياسي الذي يسود جلسات اللجنة وتعطيل النظام لها في كل جولة، فقال البحرة، إن "الإجابة على هذا السؤال تقتضي شرحًا مطولًا كي نستوعب المسار التاريخي للعملية السياسية التي لم تبدأ باللجنة الدستورية ولن تنتهي بها، فهي واحدة من أربعة سلال أساسية في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)."(

وعليه، أفرد البحرة سردًا تاريخيًا لمسار العملية السياسية في سوريا، محاولًا تفنيد حجج المعارضة السورية للاستمرار بالمسار السياسي، تنقله عنب بلدي في هذا اللقاء.

خطوات في ذاكرة العملية السياسية في سوريا

يرى البحرة أن حجر العثرة في العملية السياسية منذ عام ٢٠١٤ هو النظام الذي عرقل مفاوضات "جنيف ٢" برفضه التفاوض على تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كما نص القرار "٢١١٨" لعام ٢٠١٣، بأن تبدأ المفاوضات أولًا حول التوصل لاتفاق بين الطرفين على تشكيلها عن طريق الموافقة المتبادلة بين قوى الثورة والمعارضة وبين النظام.

وعلى الرغم من إعاقة النظام لتنفيذ ذلك القرار، وقف المجتمع الدولي عاجزًا عن اتخاذ أي إجراء عبر الأمم المتحدة لانعدام التوافق الدولي، ما أدى الى تجميد العملية السياسية منذ شهر آذار عام ٢٠١٤ إلى أوائل شهر تشرين الأول عام ٢٠١٥.

وفي ١٥ من أيلول عام ٢٠١٥، بدأ التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، في ظل قبول دولي مبطن، رافقته بداية مفاوضات أمريكية- روسية حول وضع آليات لخفض التصعيد، كما توافقا على دعم عملية سياسية لتنفيذ القرار "٢٢٥٤" (٢٠١٥) عبر عقد مؤتمر في فيينا، تُدعى اليه الدول ذات العلاقة بالإضافة الى ممثلي منظمتي الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ولم يشارك فيه أي طرف سوري.

عقد مؤمر فيينا الأول في تشرين الأول ٢٠١٥ تبعه مؤتمر فيينا الثاني في تشرين الثاني ٢٠١٥، وصدر عنهما ما يعرف ببياني "فيينا"، تضمنا خارطة طريق للانتقال السياسي في سوريا.

ورحب مجلس الأمن بالبيانين وتبناهما بإصدار القرار رقم "٢٢٥٤" (٢٠١٥) بالإجماع، وتمت الدعوة الى مؤتمر "الرياض ١"، الذي شكل الهيئة العليا للمفاوضات كذراع تفاوضي لقوى الثورة والمعارضة.

ونص القرار "٢٢٥٤" على تنفيذه عبر عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة بين الهيئة العليا للمفاوضات وبين النظام وفق مادته الرابعة حيث جاء فيها:

يعرب القرار في المادة "رقم ٤" عن دعمه، في هذا الصدد، لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكمًا ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولًا زمنيًا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملًا بالدستور الجديد، في غضون ١٨ شهرًا تحت إشراف الأمم المتحدة، ."...

ويقتضي تنفيذ القرار الملزم توافق الطرفين السوريين في غضون فترة ستة أشهر على موضوعين متزامنين هما إقامة حكم ذي مصداقية يشكل من قوى الثورة والمعارضة وحكومة النظام ولهما أن يشركا أطرافًا أخرى، وفق ما نص عليه بيان جنيف الصادر في ٣٠ من حزيران عام ٢٠١٢، والذي تحدد فيه جدولًا زمنيًا وعملية لصياغة دستور جديد.

بعد صياغة مشروع الدستور الجديد وتحقيق البيئة الآمنة والمحايدة من قبل الحكم الجديد أو ما نسميه هيئة أو جسم الحكم الانتقالي في غضون ١٨ شهرًا، تبدأ عملية الانتقال السياسي بإجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور، ومن ثم تجري انتخابات برلمانية ورئاسية وفق ما ينص عليه الدستور الجديد تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة كل السوريين المؤهلين داخل سوريا وخارجها وبانتهاء تلك الانتخابات تكون عملية الانتقال السياسي قد تمت.

إلا أن القرار نفسه لم ينص على أي آلية إن لم يتوافق الطرفان السوريان على ذلك، وبات كل طرف منهما يملك حق الفيتو، والقدرة على التعطيل، بحسب البحرة.

وتمت الدعوة الى مفاوضات "جنيف ٣" في أوائل العام ٢٠١٦، وأشار البحرة إلى الجهود التي بذلتها الهيئة العليا للمفاوضات لفرض تنفيذ البنود الإنسانية التي اعتبرتها "ما فوق التفاوضية" والتي كان على رأسها إطلاق سراح المعتقلين ومعرفة مصير المغيبين، حيث رفضت إطلاق المفاوضات قبل تنفيذ هذه البنود الإنسانية وتنفيذ إجراءات بناء الثقة.

ولم يلقَ أسلوب الضغط هذا أي ردود فعل مناسبة من المجتمع الدولي ولم يثمر بإطلاق سراح أي معتقل، بحسب البحرة، بل اشتدت الأعمال العسكرية العدائية وجرائم الحرب بحق الأبرياء المدنيين وازداد إحكام حصار المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام واستخدام سياسات التجويع.

وبدأت سلسلة مما سمي اتفاقات "الهدن والمصالحات المحلية"، وصولًا الى سقوط حلب أواخر العام ٢٠١٦، تلاه أوائل عام ٢٠١٧ وانعقاد مؤتمر أستانة الأول، حيث فرض الواقع العسكري على فصائل "الجيش الحر" بعد التدخل الروسي في ظل شلل دولي، الانخراط في اتفاقيات خفض التصعيد في محاولة للحد من الخسائر، ولا سيما التي يتكبدها المدنيين الأبرياء ولتفادي فقدان المزيد من المناطق التي كانت تحت سيطرتهم.

وفي أيلول عام ٢٠١٧ وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أُبلغت قوى الثورة والمعارضة من قبل الدول الداعمة للشعب السوري ضمن ما كان يسمى مجموعة الدول المصغرة أنه اعتبارًا من أوائل عام ٢٠١٨، سيتوقف الدعم العسكري بالكامل بما فيه الدعم اللوجستي لفصائل الجيش الحر، وأن المعركة القادمة هي على المسار السياسي والخيار لقوى الثورة والمعارضة في خوضها من عدمه، وانها ستكون طويلة وشاقة، وأن تلك الدول ستكون داعمة لمسار الحل السياسي وفق القرار ٢٢٥٤ لكن دون أي ضمانات زمنية أو عسكرية.

وفي ١١ من تشرين الثاني ٢٠١٧ وفي قمة "آبيك" في مدينة "دا نانغ" في فيتنام بحضور الرئيسين الأمريكي السابق، دونالد ترامب، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وصدر فيها بيان مشترك عنهما فيما يخص سوريا، جاء فيه:

"اتفق الرئيسان على أن الصراع في سوريا ليس له حل عسكري، وأكدا أن التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للصراع يجب أن تكون في إطار عملية جنيف، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤."

وأشارا أيضًا إلى إعلان التزام رئيس النظام السوري، بشار الأسد، بعملية جنيف، والتغيير الدستوري والانتخابات، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم "٢٢٥٤."

وأكد الرئيسان "أن هذه الخطوات تفترض التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، بما في ذلك تغيير الدستور والانتخابات الحرة والنزيهة، تحت إشراف الأمم المتحدة..."، وفي ذلك اللقاء تم التوافق بين الدولتين على دعم العملية السياسية بتحريكها من بوابة العملية الدستورية كمدخل لتنفيذ كامل القرار "٢٢٥٤."

وكان خيار قوى الثورة والمعارضة الأول، ومازال، بحسب البحرة، الولوج بالعملية السياسية عبر الاتفاق على تشكيل هيئة الحكم الانتقالي وتحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد، وهو ما سعت إليه منذ عام ٢٠١٤ إلى أواخر عام ٢٠١٧، حين تشكلت التوافقات الدولية بعد تبدل الواقع العسكري على الأرض نتيجة التدخل الروسي، ووقف الدعم العسكري لـ"الجيش السوري الحر" من قبل ما يسمى "مجموعة أصدقاء الشعب السوري"، وسط "مخاطر انحراف المسار السياسي عن رعاية الأمم المتحدة في جنيف إلى مسارات أخرى بديلة، تغفل الحقوق والمطالب السياسية والقانونية للشعب السوري وتطلعاته التي ثار من أجلها، وفرض واقعًا جديدًا اقتضى الانخراط بالعملية السياسية من البوابة الدستورية مع الالتزام الكامل على ان تكون مدخلًا لتنفيذ القرار ٢٢٤٥ بشكل كامل وصارم"، على ما قاله البحرة.

لماذا تعول المعارضة على المسار؟

وعما إذا كان مسار اللجنة الدستورية مثمرًا في المستقبل القريب، وعن استمرار تعويل المعارضة السورية عليه وتمسكها به أجاب البحرة "إننا نعي تمامًا أن اللجنة الدستورية، ليست إلا جزءًا أساسيًا ومدخلًا للعملية السياسية، وليست بأي حال من الأحوال اختزالًا لها."

وأضاف، "لم نتخيل يومًا ما أن أعمالها ستسير بسرعة وسلاسة، بل كنا ومازلنا نعلم أن النظام لا يملك أي نوايا حسنة تجاه الحل السياسي، ولا يرغب فيه ولن ينقاد إليه طواعية، هي معركة دستورية، تبقي حقوق وتطلعات ومطالب شعبنا السياسية والدستورية والقانونية حية وتحت بقعة الضوء الدولية في ظل العالم المزدحم بالأزمات، لا سيما خلال هذه الفترة."

وبمراجعة السياق التاريخي أعلاه، يخلص البحرة، أنه في كل فترة توقفت خلالها العملية السياسية أدى ذلك الى توافقات دولية وإقليمية لاتخاذ قرارات جديدة بسقف أخفض عما سبقها، أو فتح مسارات بعيدة عن الرعاية الأممية كما قد يؤدي الى فتح خيارات لترتيبات عسكرية وأمنية بين الدول لا تصب في صالح الثورة في ظل موازين القوى الحالي وتعقد العلاقات بين القوى الأجنبية التي تتواجد على الأراضي السورية.

كما أن تجميد العملية السياسية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، لم يؤدِ الى دفع المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة بخصوص القضايا الإنسانية وعلى رأسها إطلاق سراح المعتقلين ومعرفة مصير المغيبين.

العملية السياسية الأممية تتقدم أو تتراجع أو تتراوح في مكانها بقدر مستوى التوافقات والإرادة الدولية والإقليمية والعربية على دفعها قدمًا، بحسب البحرة، الذي يرى أن إيقاف أعمال اللجنة الدستورية قبل ضمان فتح مفاوضات السلال الأخرى أو السبل الأخرى التي تؤدي الى تحقيق الانتقال السياسي وفق قرار مجلس الأمن "٢٢٥٤"، سيكون مخاطرة متهورة وهدرًا لتضحيات الشعب السوري.

وتابع البحرة، "لا يمكن أن نسمح باستمرار عبثية النظام في جنيف، قوى الثورة والمعارضة لا تقف مكتوفة اليدين بانتظار أن تتقدم أعمال اللجنة بل تعمل مع حلفائها على خلق البدائل الممكنة. اللجنة الدستورية إما ان تتقدم وتثمر قريبًا فتكون فعليًا بوابة الحل السياسي وفق القرار ٢٢٥٤، أو سيكون قرارنا بتجميد أعمالها أو توقيفها بالكامل في الوقت المناسب هو النافذة التي تفتح الطريق نحو سبل أخرى للتنفيذ الكامل والصارم للقرار ٢٢٥٤."

دستور أم انتقال سياسي أولًا؟

وعن احتمالية إسهام المسار ذاته بتحقيق الانتقال السياسي المنشود، أو أن الدستور الجديد يتطلب انتقالًا سياسيًا قبله ليصبح قابلًا للتطبيق، أجاب البحرة بأن "مسار اللجنة الدستورية هو واحد من السلال الأربعة الرئيسية في القرار ٢٢٥٤."

وأوضح أن غالبية الناس "تخلط بين المرحلة الانتقالية التي تبدأ عند توقيع الاتفاق السياسي لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ بسلاله الأربعة، وأول خطوة تنفذ منه هي إقامة هيئة الحكم الانتقالي ومهمتها الوحيدة هي تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة التي يمكن أن تجري خلالها عملية الانتقال السياسي، صياغة مشروع الدستور الجديد والاستفتاء عليه بعد تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة وهو أول خطوة في تنفيذ الانتقال السياسي وهو الناظم لباقي خطواته، حيث تجري وفقه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بإشراف الأمم المتحدة وبإتمام تلك الانتخابات وتشكيل الحكومة وممارستها لسلطاتها تكون عملية الانتقال السياسي قد تمت."

طبول الحرب تُقرع بين دولتين عربيتين.. ومسؤول كبير يهدد

قال عمار بلاني، المبعوث الجزائري الخاص المكلف بالصحراء الغربية ودول المغرب العربي، إن أي "امتداد محتمل للأعمال العدائية المغربية إلى الأراضي الوطنية الجزائرية في إمكانه أن يكون ذريعة حرب"، وذلك في سياق تعليقه على العملية الأخيرة التي اتهمت فيها الجزائر جارتها الغربية بقصف مواطنين بينهم جزائريون على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية.

وذكر في تصريح لموقع الشروق الجزائري أن هذه الهجمات هي "اغتيالات مدبرة ببرودة من قبل الحكومة المغربية، ولن تمر دون عواقب"، مضيفاً أن "أي امتداد محتمل لهذه الأعمال العدائية إلى الأراضي الوطنية الجزائرية في إمكانه أن يكون ذريعة حرب، على الرغم من أن الجزائر أكدت مراراً حسبه أنها لن تشن الحرب "إلا في حالة الدفاع عن النفس."

وحول خلفية هذه الهجمات المتكررة، قال السفير الجزائري إن النظام المغربي "يسعى بكل الطرق إلى عرقلة التجارة بين الجزائر وموريتانيا، خاصة منذ زيارة الرئيس الموريتاني للجزائر وإبرام اتفاقية بين الحكومتين تتضمن إنجاز طريق يربط الجنوب الجزائري بمدينة زويرات الموريتانية."

وأضاف أن المغرب يهدف إلى عرقلة وإجهاض التقارب الجزائري الموريتاني، لا سيما في مجال التجارة، لإدراكه أن تعزيز التجارة بين الجزائر وموريتانيا سيمنح للأخيرة مساحة أكبر فيما يتعلق بالمسألة الاستراتيجية المتمثلة في تنويع تدفقاتها التجارية، إذ يسعى المغرب حسبه لاحتكار هذه السوق خاصة في مجال الحمضيات.

وتابع السفير الجزائري يقول: "المغرب يخشى أن الطريق الرابط بين تندوف (أقصى الجنوب الغربي للجزائر) وزويرات (شمال موريتانيا) سيلغي هذه الورقة كون المشروع سيسمح لموريتانيا بأن تنأى بنفسها عن النظام التوسعي الذي لا يزال يحلم بمغرب كبير حدوده الخيالية على حدود نهر السنغال

هذه هي خبايا ودوافع الاغتيالات البشعة التي لا يمكن مقارنتها إلا بأعمال إرهاب الدولة التي يرتكبها المغرب بجبن ضد التجار المسالمين والمدنيين الأبرياء الذين لا يشكلون أي تهديد لقوات الاحتلال المغربية."

ويظهر من تصريح بلاني تصعيد واضح في اللهجة ضد المغرب، إذ ظل المسؤولون الجزائريون يتجنبون مصطلح الحرب في الحديث عن مآلات الأزمة بين البلدين.

وكانت الخارجية الجزائرية قبل ذلك، قد أدانت ما وصفته "عمليات اغتيال موجهة باستعمال أسلحة حربية متطورة من قبل المملكة المغربية، خارج حدودها المعترف بها دولياً، ضد مدنيين أبرياء رعايا ثلاث دول في المنطقة"، وذهبت لحد وصف ما جرى بأنه "إرهاب دولة"، يستوفي حسبها "جميع خصائص عمليات إعدام خارج نطاق القانون والقضاء تعرض مرتكبيها للمساءلة أمام الأجهزة المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة."

وكان موقع "مينا ديفونس" الجزائري المتخصص، قد ذكر أن سلاح الجو المغربي نفذ ٨ ضربات جوية في حدود الساعة الخامسة فجراً استهدفت تجمعاً للشاحنات والتجار في منطقة قرب عين بن تيلي أقصى شمال موريتانيا يوم الأحد الماضي.

ونقل عن مصادر محلية إصابة شاحنة جزائرية خلال هذا الهجوم. ويوجد مكان الحادثة، وفق الموقع، على بعد أقل من كيلومتر من الحصن العسكري الذي يحمل اسم القرية، وهو نقطة عبور وامداد لسائقي الشاحنات في المنطقة، حيث كان المسافرون وقت القصف قد اجتمعوا لصلاة الفجر ولتناول السحور.

ويرجح أن يكون مكان القصف في الأراضي الخاضعة لسيطرة البوليساريو في الحدود مع موريتانيا التي نفت من جهتها أن تكون العملية قد تمت على أراضيها.

وتعد هذه المرة الثانية التي تتهم فيها الجزائر المغرب باستهداف مواطنيها خارج حدودها، ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، قُتل ثلاثة سائقي شاحنات جزائريين في الأراضي التابعة لسيطرة البوليساريو إثر غارة بطائرة مسيرة مغربية.

وقالت السلطات الجزائرية في ذلك الوقت إن المغرب إختار توقيتاً رمزياً يصادف احتفالات الثورة الجزائرية ليهاجم مواطنين عزلاً وتوعدت بالرد. ووجه وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، مراسلات إلى هيئات أممية وإفريقية يضعهم في صورة الاعتداء الذي رفضت المغرب من جهتها الاعتراف به.

أسلحة فتاكة بحرب أوكرانيا .. "Sيوم-٣" وصاروخ "١٢٥"

ألغام ذكية وصاروخ فتاك رغم قدمه دخلا مؤخرا ساحات الحرب في أوكرانيا مع احتدام القتال في جبهات المناطق الشرقية والجنوبية الأوكرانية.

وهناك بعض أنظمة الأسلحة السوفيتية التي نشرتها القوات الأوكرانية تسببت للقوات الروسية بخسائر كبيرة، بينها الطراد الروسي "موسكفا" الذي أغرق بصاروخين أوكرانيين، والذي يعد "أخطر سفينة في البحر الأسود"، وفق خبراء عسكريين.

ألغام بوم ٣

وتشير تقارير غربية إلى استخدام الجيش الروسي ألغام أرضية متطورة مزودة بأجهزة استشعار يطلق عليها بوم-٣ "pom3" ، حيث عثر عليها فنيين يعملون على إزالة الألغام بالأراضي الأوكرانية قرب مدينة خاركيف.

وألغام "بوم-٣ " مزود بأجهزة استشعار مسبقة تلتقط خطوات الاقتراب وتميز بشكل فعال بين البشر والحيوانات، كما يتم نشرها عبر إطلاق الصواريخ حتى تلتصق بالأرض.
وعادة ما تنفجر الألغام الأرضية عندما يمر عليها الضحايا بالخطأ، لكن لغمPOM-3 يعمل بطريقة مختلفة ويطلق رأسًا حربيًا صغيرًا لينفجر بالهواء عندما يستشعر وجود أي شخص، ما ينتج عنه شظايا قاتلة تصل إلى عشرات الأمتار، ووفقا لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، التي أكدت أن الجيش الروسي يستخدم هذا السلاح الفتاك بأوكرانيا.
وتقول منظمة "هالو ترست" لإزالة الألغام الأرضية، والتي تعمل في أوكرانيا منذ ٢٠١٦ لإزالة الذخائر غير المنفجرة من منطقة دونباس، إنها في حاجة لشراء الروبوتات للتعامل مع هذا اللغم، مؤكدة أن "بوم٣" تمثل تهديداً ولا تمتلك المنظمة أدوات للتعامل معها.
ويقول المحلل العسكري روب لي، إن الحلفاء الغربيون زودوا الجيش الأوكراني عبر حدود بولندا ورومانيا بآلاف الصواريخ الخفيفه والتي يمكن إطلاقها من على الكتف وذاتية التوجيه، مثل "جافلين" أو نظام "ستينغر" المضاد للطائرات، إضافة لدفاعات صاروخية بعيدة المدى من طراز "إس-٣٠٠ " السوفيتية.
ويضيف لسكاي نيوز عربية، إن روسيا زرعت ملايين الألغام الأرضية في الأراضي الأوكرانية، ومنها "بوم "٣ وهي أسلحة فتاكة مزودة باستشعار تلتقط أي حركة وتميز بين الإنسان والحيوان ثم تنفجر إلى أعلى مخلفة شظايا كبيرة تتطاير إلى حوال ٥٠ مترا".

*صاورخ S-125

على الرغم من أن أوكرانيا تقاتل ضد الجيش الروسي الأكثر تقدمًا بكثير من قوتها، إلا أن أنظمة الأسلحة السوفيتية لديها سمحت لها بالصمود ضد القوات الروسية، وفق الخبراء.
ففي الآونة الأخيرة، تم إسقاط طائرة روسية من طراز سوخوي سو-٣٥ التي تعد أفضل مقاتلة روسية، بصواريخ أوكرانية سوفيتية الصنع.
وبحسب تقارير عسكرية، فإن النظام المسؤول عن ذلك كان صاروخS-125 ، والذي يُذكر بإسقاطه الشهير لطائرة مقاتلة أميركية منذ عقود.
وصاروخ S-125، هو نظام صاروخي أرض- جو على مرحلتين، يعمل بالوقود الصلب على ارتفاعات منخفضة إلى متوسطة ومصمم للدفاع عن المنشآت الحكومية والصناعية والعسكرية المهمة ضد جميع أنواع التهديدات المحمولة جواً التي تطير على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة للغاية مثل الطائرات القاذفة والقاذفات المقاتلة والطائرات متعددة المهام وصواريخ كروز.
ويقول محمد منصور، الباحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، إن منظومة الدفاع الجوي "إس-١٢٥"، المعروفة باسم "سام-٣"، تعتبر من أشهر منظومات الدفاع الجوي السوفيتية متوسطة المدى.
ويضيف في تصريحات لموقع "سكاي نيوز عربية" أن "أولى نسخ هذه المنظومة دخلت إلى الخدمة في ستينيات القرن الماضي، وتم تحديثها مراراً على مدار العقود الماضية، بحيث بات لهذه المنظومة عشرات النسخ، منها ما هو ثابت في مواقع محددة، ومنها ما هو ذاتي الحركة، وقد طالت هذه التحديثات الصواريخ المستخدمة في هذه المنظومات، ورادارات الكشف المبكر والتهديف وإدارة النيران".
ويردف على المستوى الميداني، كان لهذه المنظومة سجل ناجح حافل بالإسقاطات اللافتة، خاصة إسقاط طائرات "إف-٤ فانتوم" أميركية الصنع، التي كانت تعد أحدث ما كان في حوزة سلاحي الجو الإسرائيلي والأميركي خلال حرب أكتوبر والحرب الفيتنامية.
كذلك كان لهذه المنظومة أدوار هامة في حروب أخرى في إفريقيا وآسيا، أيضا كانت صاحبة الإسقاط الوحيد لقاذفة أميركية شبحية من نوع "إف-١١٧" في الأجواء اليوغسلافية خلال تسعينات القرن الماضي، وظلت دورها القتالي مستمر إلى عصرنا الحالي، خاصة في سوريا.
ويقول إن "وحدات الدفاع الجوي الأوكراني ورثت من الاتحاد السوفيتي عشرات البطاريات من هذه المنظومة، وظلت تستخدمها ضمن شبكات الدفاع الجوي الأساسية في البلاد حتى تم إخراجها من الخدمة عام ٢٠١٣، لكن ظلت عدة شركات أوكرانية تعمل على تحديثها بهدف تصديرها إلى الخارج، وتمكنت عام ٢٠١٨، من إنتاج نسخة محسنة من صواريخ هذه المنظومة، تم تصديرها لدول مثل إثيوبيا".
ويتابع:" أعادت أوكرانيا هذه المنظومة إلى الخدمة عام ٢٠٢٠، حين ظهرت بشكل مفاجئ خلال تدريبات واسعة لوحدات الدفاع الجوي، في منطقة خاركيف"
ولفت" منصور" إلى أن النسخة من هذه المنظومة، تمت تسميتها S-125-2D Pechora ، وتم تطويرها لتصبح في مستوى عملياتي قريب من منظومات الدفاع الجوي الروسية ذاتية الحركة "بوك أم"، وأصبحت قادرة على إسقاط أهداف جوية تبعد مسافة ٤٠ كيلو متر وعلى ارتفاعات تصل إلى ٢٤ كيلو متر.

كما تضمن هذا التطوير، وفق منصور، تحديث صواريخ هذه المنظومة، وكذا رادارات التوجيه الخاصة بها، بحيث تكون جميعها أكثر مقاومة لعمليات التشويش الإلكتروني.

"مذيعة على التلفزيون الرسمي الروسي: الحرب العالمية الثالثة قد بدأت بعد غرق السفينة "موسكفا

قالت مقدمة البرامج الشهيرة على التلفزيون الروسي الرسمي، أولغا سكابيفا، إحدى داعمي فلاديمير بوتن الشهيرين، للمشاهدين، بحسب ما نقلت وكالة سكاي نيوز: "تصاعد الأمور يمكن تسميته بوضوح الحرب العالمية الثالثة. هذا مؤكد تماما، والآن نحن بالتأكيد نحارب البنية التحتية للناتو، إن لم يكن الناتو نفسه. نحن بحاجة إلى الاعتراف بذلك."
وشبه أحد الضيوف في البرنامج غرق "موسكفا" بهجوم على الأراضي الروسية. كما استخدم أيضا كلمة "حرب"، المحظورة في روسيا ، حيث يستخدم الكرملين عبارة "عملية عسكرية خاصة"، مضيفا أنه يجب تدمير كييف .
وأعلنت زارة الدفاع الروسية ، في وقت سابق، أن الطراد "موسكوفا"، الذي يعتبر "الأخطر والأهم" لروسيا في البحر الأسود ، والذي ادعت القوات الأوكرانية أنها استهدفته، قد غرق، مساء الخميس.
وتعتبر ضربة أوكرانيا "محورية" في سير الحرب الروسية-الأوكرانية، فهي أقوى ضربة تتعرض لها روسيا منذ بدء عملياتها العسكرية قبل أسابيع.

سفير روسيا يفصل موقف اسرائيل من حرب أوكرانيا عن التنسيق معها فى سوريا

استنكر سفير روسيا لدى إسرائيل "أناتولي فيكتوروف"، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول ارتكاب روسيا جرائم حرب في أوكرانيا، لافتاً إلى أن ذلك لن يؤثر على التنسيق الأمني بين روسيا وإسرائيل في سوريا.
وقال "فيكتوروف"، مساء يوم الخميس ١٤ أبريل /نيسان، في مقابلة تلفزيونية أجراها مع قناة "كان ١١" الإسرائيلية موجهاً تهديداً للقيادة الإسرائيلية " يجب أن يعرفوا التفاصيل أولاً، وأن يتفحصوا الأشياء قبل إطلاق الأحكام، لسنا سعداء بما نسمعه ونطالب بموقف أكثر عدلاً."
وألمح "فيكوتوروف" إلى تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي "يائير لا بيد" الذي قال فيه إن روسيا ارتكبت جرائم حرب ضد أوكرانيا، رافضاً هذه الاتهامات على حد وصفه.
وأشار السفير الروسي إلى أن مثل هذه الاتهامات تحتاج إلى إثبات، مؤكداً بعدم وجود دليل بالإضافة لوجود الكثير من الأخبار الكاذبة.
وأكد بأن روسيا لم ترتكب جرائم حرب، ولم تستهدف المدنيين الأبرياء في أوكرانيا، وأن مجزرة "بوتشا" هو استعراض نظمه الأوكرانيون، ولا علاقة للجيش الروسي فيه حسب زعمه.

وكانت أوكرانيا قد عثرت في ٥ أبريل/ نيسان من الشهر الجاري، على جثث ٤١٠ مدنيين في "بوتشا" القريبة من العاصمة "كييف" بعد استعادتها من يد القوات الروسية التي سيطرت عليها في وقت مبكر من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.
وكان الأوكرانيون قد بثوا أخباراً صادمة عن مئات عمليات قتل وحشية تعرض لها أهالي "بوتشا" وعن جثث لمدنيين مكبلي الأيدي ومعصومي الأعين، وعن حالات اغتصاب ومقابر جماعية.
وفي حين أدانت إسرائيل ومعظم دول العالم المجزرة، كما أدان "نفتالي بينيت" رئيس وزراء إسرائيل، المذبحة دون إلقاء اللوم على روسيا، وأدان وزير خارجيته "يائير لا بيد" المذبحة قائلاً، إن القوات الروسية ارتكبت جرائم حرب بحق المدنيين العزل، وبالرغم من ذلك أكد السفير الروسي لدى إسرائيل على أهمية التنسيق العسكري مع إسرائيل في سوريا.
وفي لقاء السفير الرسي لقناة "كان ١١" قال إنه على الرغم من الانتقادات الروسية لتصريحات الإسرائيليين بشأن الحرب في أوكرانيا، لا يوجد أي ضرر حالياً للتنسيق الإسرائيلي الروسي في سوريا، مؤكداً بأن التنسيق مستمر كالمعتاد ونحن قادرون على الحفاظ على الأتصال بين الجيوش.
وفي ٣ مارس/آذار، أكد السفير الروسي على أهمية التنسيق واستمراره بين البلدين، وهذه ليست المرة الأولى التي يؤكد فيها على أهمية التنسيق بين البلدين في سوريا، رغم اختلاف الآراء والمواقف لا سميا في حرب أوكرانيا.
وفي سؤال وجه للسفير الروسي إذا كان الوضع سيتغير في حال فرضت إسرائيل عقوبات على روسيا، رد مجيباً بأن هذا سؤال أفتراضي، لكني أريد أن أوضح أننا من ناحية لا نتفق مع الطريقة التي تتصرف بها إسرائيل في سوريا، ومن ناحية أخرى من المهم بالنسبة لنا مساعدة إسرائيل في الحفاظ على الأمن.
كما أكد "فيكتوروف" على متانة العلاقات الروسية الإسرائيلي وأنها مستمرة كالمعتاد، (سياسياً وأقتصادياً) بالإضافة إلى استمرارية التنسيق بين البلدين في الساحة السورية، موضحاً بأن إسرائيل "دولة صديقة" في نظر بلاده، وهي على عكس الدول "غير الصديقة" لم تفرض عقوبات.
يشار إلى أن منذ بدء الغزو الروسي على أوكرانيا، في شهر فبراير/شباط من العام الجاري، اتخذت إسرائيل موقفاً محايداً ولم تنضم إلى الغرب في فرض العقوبات على موسكو وبوتين أو في مد الأوكارنيين بالسلاح.
والجدير بالذكر أن إسرائيل فتحت خط تنسيق ساخن مع قاعدة "حميميم" بعد بدء التدخل الروسي في سوريا في ٢٠١٥.

روسيا تزعم إسقاط صواريخ إسرائيلية قرب دمشق

زعم نائب رئيس "المركز الروسي للمصالحة في سوريا"، أوليغ جورافليف، أن الدفاعات الجوية التابعة لنظام الأسد دمرت أحد الصاروخين الذين أطلقتهما طائرات F16 الإسرائيلية من أجواء هضبة الجولان، خلال الغارات الأخيرة.
وقال جورافليف في بيان إن "مقاتلتين تكتيكيتين تابعتين لسلاح الجو الإسرائيلي هاجمتا أهدافاً سورية في ريف دمشق، بصاروخين موجهين انطلاقاً من مرتفعات الجولان".
وأضاف المسؤول الروسي أن "قوات الدفاع الجوي السوري استخدمت نظام Buk-M1-A الصاروخي روسي الصنع، وأسقطت أحد الصاروخين".
وادعى أن مستودعاً للممتلكات المادية تضرر نتيجة الغارات التي شنتها الطائرات الإسرائيلية، نافياً وقوع إصابات أو خسائر بشرية في صفوف العسكريين الروس والسوريين.
ومساء يوم الخميس الماضي، شنت طائرة حربية إسرائيلية غارة جوية على موقع تابع لنظام الأسد في محيط العاصمة السورية دمشق.

وقالت مصادر إعلامية إن الهجوم استهدف مواقع في بلدتي رخلة وعين الرضوان التابعتين لمدينة قطنا غربي العاصمة دمشق، تستخدمها ميليشيات "حزب الله" و"الحرس الثوري الإيراني" لتصنيع وتطوير الطائرات المسيّرة وتدريب العناصر على استخدامها.

وذكرت أن الموقع الذي تم استهدافه في بلدة عين الرضوان كان في السابق يضم قوات من "لواء حطين" التابع لجيش التحرير الفلسطيني، وتم إخلاؤه منتصف العام الماضي بأوامر من "الفرقة العاشرة" في جيش النظام لصالح ميليشيات إيرانية.

كما أشارت إلى أن سكان المنطقة يشهدون بشكل يومي تدريبات مكثفة لعناصر الميليشيات على استخدام الطائرات المسيرة، بعضها يتم ليلاً، في حين يمنع على السكان المدنيين الاقتراب من المواقع، فضلاً عن استيلاء "الفرقة العاشرة" على أراضٍ زراعية في محيطها، وإغلاق طرق رئيسية تمر بالقرب منها.

وفي هذا السياق، أكد موقع "تجمع أحرار حوران" أن المواقع المستهدفة تخضع لسيطرة إيران و"حزب الله" بشكل كامل، ويستخدم لتصنيع وتطوير الطائرات المسيرة والتدريب على استخدامها.

يذكر أن إيران نقلت في وقت سابق، طائرات مسيّرة من هذه المواقع إلى عدة مواقع أخرى في ريف دمشق ومحيط مطار دمشق الدولي على عدة دفعات، لتتم إعادة تركيبها وتطوير أنظمتها في الداخل السوري، وفقاً للتجمع.

التحالف الدولي يكشف تفاصيل الهجوم على قاعدة حقل العمر

كشفت قوات التحالف الدولي تفاصيل الهجوم الذي تعرضت له قاعدة حقل العمر بريف دير الزور الشرقي قبل أيام، والذي أدى إلى وقوع إصابات بين صفوف الجنود الأمريكيين.

وقالت قيادة عملية "العزم الصلب"، في بيان إن الهجوم "نفذ من خلال زرع عبوات ناسفة بشكل متعمد من قبل أفراد مجهولين في منطقة تخزين العتاد العسكري ومرفق الاستحمام في القاعدة".

وأوضح البيان أن "الحادث قيد التحقيق"، وأن "الوضع المتعمد للعبوات الناسفة يثير احتمالات التسلل داخل القاعدة، وانهيار أمنها"، دون أن يذكر تفاصيل إضافية.

وفي السابع من الشهر الجاري، أقدمت الميليشيات الإيرانية على استهداف قاعدة للتحالف الدولي في ريف دير الزور الشرقي، ما أدى إلى إصابة جنديين بجروح.

وقال التحالف الدولي إن الهجوم أدى إلى إصابة جنديين أمريكيين، مشيراً إلى أن القصف استهدف "القرية الخضراء" قرب دير الزور، في إشارة إلى القاعدة العسكرية في حقل العمر النفطي.

وأشار التحالف في تغريدة على "تويتر" إلى أن "الهجوم قيد التحقيق حالياً، وتم علاج أحد المصابين بينما يخضع الآخر للتقييم بعد إصابته في الرأس".

مصادر محلية، قالت إن انفجارات دوت قرب حقل العمر بريف دير الزور الشرقي، ناجمة عن قذائف صاروخية مصدرها مناطق الميليشيات الإيرانية على الضفة الغربية لنهر الفرات.

وأوضحت المصادر أن عدد القذائف بلغ ٥، انفجرت اثنتان منها بينما لم تنفجر البقية، مشيرة إلى أن قوات التحالف الدولي قامت بعد ذلك بتوجيه ضربات صاروخية لمواقع الميليشيات الإيرانية غرب الفرات.

يذكر أنه في مطلع العام الحالي استهدفت الميليشيات الإيرانية مواقع لقوات التحالف الدولي شرق دير الزور، لترد القوات الأمريكية على مصادر النيران بعدد من قذائف المدفعية الثقيلة.

التذكير بالتقويم الهجري ليوم السبت 15 رمضان